جامعة عين شمس
كلية الآداب
الدراسات العليا
قسم علم الاجتماع

المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

(دراسة ميدانية فى محافظة بني سويف)

Social Responsibility of The private sector Companies and Achieving Sustainable Development Goals

(A field study in Beni – Suef Governorate)

إعداد الباحث

محمود محمد رياض عبد العال

للحصول على

درجة الدكتوراه في الآداب (علم الاجتماع)

إشــراف

أ. د / عبد الوهاب جودة عبد الوهاب
استاذ ورئيس قسم علم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة عين شمس

أ. د / صالح سليمان عبد العظيم
استاذ علم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة عين شمس

٢٠٢٠ م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين... واسجد لله العلي العظيم شكرًا وإجلالاً الذي وفقني في إتمام هذا العمل، كخطوة على طريق العلم وبعد...؛

قال تعالى "ولئن شكرتم لأزيدنكم " صدق الله العظيم

فله الحمد والشكر والتعظيم بجلال فضله وتوفيقه لإخراج هذا العمل بهذه الصورة التي أرجو من الله العلي القدير أن يكون محققا للغرض الذي هو من أجله.

يقول الله تعالى في كتابه العزيز " ولا تنسوا الفضل بينكم" صدق الله العظيم

فالعرفان بالجميل يقتضي من الباحث أن يرد الفضل إلى ذويه، لما بذلوه من وقت وجهد في سبيل إنجاز هذا العمل.

وعرفاناً بالجميل يطيب للباحث أن يتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى الأستاذ **الدكتور / عبد الوهاب جودة عبد الوهاب،** أستاذ ورئيس قسم علم الإجتماع، كلية الآداب جامعة عين شمس، الذي شرف الباحث بتفضله الإشراف على هذا البحث، واستفدت منه الكثير حتى خرج هذا البحث إلى حيز النور، فقد أحاطني بأبوته الصادقة وخبراته النادرة وتوجهاته وإرشاداته السديدة خلال إشرافه على هذا البحث، فقد أثرني بخلقة الرفيع وعلمه الوفير،كما منحني من الثقة بالنفس ما دفعني إلى مزيد من الجهد والعمل، وكان كعهده دائما عطاء بلا حدود متواضعا تواضع العلماء، فلسيادته حبا و وفاءاً وإجلالاً واحتراماً لأستاذيته وإنسانيته، فالكلمات تعجز عن شكره وتقديره، وأسال الله ان يزيده من العلم ويمتعه بالصحة والعافية والسعادة، وأن يجازيه عني وعن زملائي الباحثين خير الجزاء.

كما أتوجه بكل الشكر والعرفان بالجميل للأستاذ الدكتور/ **صالح سليمان عبد العظيم،أستاذ علم الاجتماع، كلية الأداب، جامعة عين شمس،** الذي ذلل للباحث الكثير من المعوقات، ويدين الباحث بالشكر والتقدير والامتنان لسيأدته، واسأل الله تعالى أن يزيده من العلم وأن يمتعه بالصحة والعافية وأن يجازيه عني وعن زملائي الباحثين خير الجزاء.

وأنه لمن دواعي فخري واعتزازي أن يناقش هذا البحث عالمان جليلان أقر لهم كل المحبة والاحترام والتقدير للأستاذ الدكتور/ **مصطفي مرتضي علي** على تفضله بقبول مناقشة هذا البحث رغم مشاغله وثقل أعباءه ومسئولياته ليضفي عبق علمه وفكره على هذه الدراسة فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور / **حمد لله أحمد كيلاني** على تفضله بقبول مناقشة هذا العمل ليضع لمساته المنهجية وإرشاداته المتميزة التي تثري هذا العمل، وأن يكون أحد عوامل البناء في طريق الباحث، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى أبي وأمي وأخواتي فجزاهم الله عني خير الجزاء،وأيضاً أتوجه بالشكر إلي الدكتور / **أيمن جمال عويس**، لما بذله من جهد معي في المعالجات الإحصائية، فجزاه الله عني خير الجزاء، والأستاذين / غانم جمعة، **مجدي سالمان** للمراجعة اللغوية باللغة العربية.

كما أدين بالفضل والشكر والاحترام لكل من أعطاني وقته وجهده ومنهم الأستاذة / فايزه عبد الوهاب استشاري تنمية بجمعية تنمية المجتمع المحلي بقرية المنصورة، والصديق / عثمان إبراهيم حسن ومحمد نادي علي، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

وأتوجه بالشكر إلى مصرنا الغالية وجامعة عين شمس وكلية الآداب التي احتضنت هذا العمل، كما يسعدني أن أشكر العاملين بمكتبة كلية الآداب جامعة عين شمس والعاملين بمكتبة كلية الحقوق جامعة بني سويف، والعاملين بالمكتبة المركزية بمحافظة بني سويف، والعاملين بالمكتبة المركزية جامعة القاهرة، والعاملين بمكتبة كلية الآداب جامعة بني سويف، والعاملين بمكتبة كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، والعاملين بمكتبات كلية الآداب، وكلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم، ومكتبة كلية العلوم جامعة القاهرة، والقائمين على موقع اتحاد مكتبات الجامعات المصرية، والعاملين بمركز خدمات التنمية بالقاهرة، ومركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، فجزآهم الله عني خير الجزاء.

وأقدم اعتذاراً صادقاً لمن نسيت أن أذكره فجزاه الله عني خير الجزاء.

وختاماً فإذا كان هذا العمل موضع قوة واستحسان فالفضل لله عز وجل ثم لتوجيه وإرشاد أساتذتي الأجلاء، وان كان هناك أوجه قصور فإني مسئول عنها، فالكمال لله وحده، "وما أُتيتم من العلم إلا قليلا".

والله ولي التوفيق

الباحث

محمود محمد رياض

المقدمة

التنمية المستدامة والمسئولية الاجتماعية للشركات هي مفاهيم وثيقة الصلة ربما تؤثر بشكل كبير علي حوكمة الشركات؛ حيث تنطوي التنمية المستدامة علي استخدام ممارسات تشغيلية مسئولة بيئياً وفعالة تحافظ علي الموارد البيئية الضرورية. والمسئولية الاجتماعية للشركات تنطوي علي الموازنة بين المواطنة المؤسسية والمسئولية البيئية لرد الجميل للمجتمعات التي تعمل فيها. وأصبحت الشركات تدرك أن تعمل بطريقة تفيد المجتمع في الوقت الحاضر وفي المستقبل يمكن أن يربح مع العملاء، ولا تتجاهل التوقعات بشأن الأنشطة من المجتمعات التي تقوم فيها بأعمالها. ولتحقيق نتائج أفضل يجب علي الشركة أن تعمل بنزاهة وأمانة مع العملاء والموردين، وتقدر الموظفين، وكسب الأرباح للمساهمين، والعمل مع المجتمعات المحلية. وإن تلبية توقعات كل مجموعة من مجموعات أصحاب المصلحة أمر شاق، وقد أنشأت الشركات في بعض الأحيان وظائف خاصة بالمسئولية الاجتماعية للشركات للتأكيد علي أهميتها.

وأذن فإن مفهوم المسئولية الاجتماعية يتجاوز حدود العمل الخيري و يمتد إلى معان أشمل وأكثر عمقاً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ترسيخ المبادئ التي تحث على الاهتمام بالعمالة والمجتمع والبيئية المحيطة، وذلك من خلال وضع التشريعات وسن القوانين المنظمة في مجال المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص والعمل على تطبيقها.

ومن هنا وضع مفهوم المسئولية الاجتماعية أمام الشركات تحديات عديدة من أهمها تغيير الأدوار التقليدية للشركات؛ إذ تجاوز دورها من القيام بخدمة العملاء وتقديم الخدمات والمنتجات والحصول على الأرباح إلى القيام بأدوار تجاه رفاهية وتحسين سبل معيشة مجتمعاتها، وعلى الرغم من أن هذا الدور عادة ما يبرز طوعاً من الشركة نفسها، إلا أن هناك مطالب متزايدة من قبل الشعوب والحكومات لهذه المجتمعات تحث الشركات للقيام بدورها فى تنمية وتطوير المجتمعات التى تحقق من خلالها أرباحها، وقد أطلقت منظمة الأمم المتحدة الميثاق العالمي (GLOBAL COMPACT) فى عام ١٩٩٩م، وقامت بتشجيع منظمات قطاع الأعمال على تبني مبادئ فى مجال حقوق الإنسان وإجراءات العمالة والبيئة، كما تم إطلاق عدد من المبادرات العالمية الأخرى الهادفة إلى تشجيع الشركات ومطالبتها علي القيام بمسئوليتها الاجتماعية. ولذا أصبحت مبادرات المسئولية الاجتماعية للشركات ذات اهتمام عالمي، وظهرت منظمات أو شركات رائدة علي مستوي العالم بمبادراتها المسئولة اجتماعياً.

وفى هذا الإطار عقدت جامعة كاليفورنيا مؤتمرا بعنوان " المسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال"، وجاءت توصياته تشير إلى أن تطورات الحياة الاقتصادية المتلاحقة أصبحت توجب أو تفرض على منظمات الأعمال ضرورة تعديل النموذج الاقتصادي التقليدي المبنى علي فلسفة تعظيم الربحية فقط، ليأخذ فى الحسبان إلى جانب الاعتبارات الاقتصادية اعتبارات أخري اجتماعية لم تكن فى الاعتبار من قبل.

وبما أن الهدف النهائي للسياسات الاقتصادية والاجتماعية هو تحسين الوضع البشري لجميع أفراد المجتمع والاستجابة لاحتياجاتهم وزيادة إمكانياتهم إلى أقصي حد ممكن، ولكي تكون التنمية مستدامة فأنها يجب أن تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم. فإن فاعلية المشاركة ترتبط أساساً بمدي الانتفاع بالموارد وزيادة نطاق الاستفادة منها، فمهما بلغت قدرة الحكومة ومنظماتها فإن الشراكة تفيد فى حل مشكلة ندرة الموارد فى مقابل ما تتطلبه المشروعات من تكلفة.

وإضافة إلي ذلك أدت التحولات الاقتصادية التي شهدها عالم الأعمال المعاصر، والإتجاه المتزايد نحو الاندماج في اقتصاد عالمي موحد إلي توجه الدول نحو تحفيز قطاع المؤسسات الاقتصادية علي مختلف مستوياتها : الكبيرة والصغيرة والمتوسطة تمثل خياراً إستراتيجياً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول. إضافة إلي الانتقال من مفهوم الشركات الربحية إلي شركات متعددة الأغراض يؤدي أصحابها دورهم كمواطنين صالحين GOOD CITIZENS في خدمة مجتمعاتهم وبلادهم. وبالتالي يبذل صاحب المشروع الاقتصادي جهداً إيجابياً في معالجة المشاكل الاجتماعية المحيطة به أو علي الأقل وكحد أدني عدم التسبب في تفاقم تلك المشاكل وزيادة تعقيدها. وتتنوع أوجه المسئولية الاجتماعية مع تعدد مجالات النشاط الاقتصادي، كما تتعدد سبل واستراتيجيات الوفاء بها؛ فقد لا يكلف هدف حماية البيئة وتحسينها صاحب العمل القيام بأي جهد إيجابي، بل يكفية الامتناع عن انتهاكها بوصفها أحد حقوق الإنسان من خلال تفادي طرق الإنتاج الملوثة والضارة بالصحة العامة، وتفضيل البدائل الصديقة للبيئة.

ومن هنا تعد مفاهيم المسئولية الاجتماعية والتنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة فى علم الاجتماع، وكذلك فى المجتمع المصري نظراً لكثير من الظروف التى مرت بها مصر فى السنوات الأخيرة من تراجع فى كثير من المجالات إن لم يكن أغلبها، ويأتي الاهتمام بهذه المفاهيم للتأكيد علي ضرورة الاهتمام بنهوض المجتمع من خلال إطار شامل للتنمية لتحقيق أفضل وضع ممكن للناس وتحسين جودة الحياة، ويحتاج ذلك إلي تدقيق شامل للمفاهيم و تحديد أبعادها ومؤشراتها التى يمكن الاستفادة منها فى الواقع.

وقد أكد علماء اجتماع معاصرون علي أن المجتمع الحديث يكشف عن مسئوليات وتحديات جديدة ناتجة عن ظهور ما أطلقوا عليه مجتمع المخاطرة أو مجتمع الخطر.. في هذا الظرف تصبح المسئولية الاجتماعية فى صدارة الاهتمام، فإذا كان مجتمع الخطر ينتج عن سلوكيات وتدخلات الأفراد والمجتمعات و الدول، فإن الحد من هذه التدخلات وضبط المخاطر التى يتعرض لها المجتمع يعد مسئولية اجتماعية لكل أفراد المجتمع ولكل الشركاء فيه.

وأتضح للبحث "أن العلوم الاجتماعية قد أسهمت منذ نشأتها وبطريقة خاصة فى التغيرات والتحولات التي شهدتها المجتمعات المعاصرة، فإن العلاقة التى يمكن أن يمتد بناؤها بين التنمية المستدامة والعلوم الاجتماعية يمكننا القول عنها : أنها علاقة لها خصوصيات تميزها، وذلك أن طبيعة هذه العلاقة تتصل بعدد من المسائل الرئيسية يمكننا ذكرها فى العبارة الآتية: "مكانة الإنسان ضمن فلسفة التنمية المستدامة: أى نسج التنمية حول الناس و ليس الناس حول التنمية".

وبما أن المسئولية الاجتماعية أحد المفاهيم المرتبطة بالتنمية المستدامة إضافة إلى مفاهيم التمكين المستدام والإنصاف، واعتبارها وليدة متطلبات التنمية المستدامة، فإن هذا يلزم القطاع الخاص بالمشاركة فى التنمية المستدامة لبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة من خلال الابتكار والإبداع فى شتي المناحي بما يؤكد على ضرورة دراسة دور المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر هدفاً وربطها برؤية أو إستراتيجية مصر ٢٠٣٠ م.

وبالتالي يحاول البحث الراهن دمج فكرة المسئولية الاجتماعية في صلب عملية الاستثمار ذاتها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر هدفاً عالمياً، بحيث لا يعمل المشروع (الشركة أو المصنع) من أجل تعظيم الربح وحده؛ أي انتظار العائد المادي، وإنما يدرج الأهداف الاجتماعية جنباً إلي جنب وبالتوازي مع أهدافه الاقتصادية، ويحسب النجاح فيها كجزء لا يتجزأ من إجمالي مكاسبه. والمسئولية الاجتماعية بهذا المعني تختلف تماما عن أي مشروعات خيرية منفصلة يقيمها رجل الأعمال علي نحو مستقل بعيداً عن نشاطه الاقتصادي الأصلي عبر شركاته بغرض تقديم مساعدات مالية أو عينية في صورة تبرعات أو مبالغ يدفعها للآخرين من باب الإحسان أو التصدق عليهم.

ويعد البحث بمثابة بحث وصفي تحليلي يهدف إلي اكتشاف الوقائع وعرضها، والإجابة علي التساؤلات التي يثيرها، واعتمد علي منهج المسح الاجتماعي بأسلوب (العينة)، وأيضاً منهج دراسة الحالة،، وذلك لأن المنهجين يتفقان مع نوع الدراسة، حيث إن البحث ينبع من واقع تطبيقي.

وبالتالي فإن البحث يقع في بابين هما:

الباب الأول: عبارة عن التصور النظري والمنهجي للبحث، ويضم أربعة فصول هى:

الفصل الأول: يعرض للتصور النظري والمنهجي للبحث.

الفصل الثاني: يعرض لدراسات وأبحاث سابقة.

الفصل الثالث: يتناول إطاراً تصورياً للمسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص والتنمية المستدامة.

الفصل الرابع: يقدم صورة عن المسئولية الاجتماعية للشركات وأهداف التنمية المستدامة العالمية في مصر.

والباب الثاني : يوضح البحث الميداني و يفسر نتائجه، ويضم ثلاث فصول هي:

الفصل الخامس : يعرض لنتائج البحث حول الوعي بأبعاد وأهداف المسئولية الاجتماعية للشركات من وجهات نظر القائمين علي شركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف.

الفصل السادس: يعرض لنتائج استجابات كل من العاملين وغير العاملين حول المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في محافظة بني سويف.

الفصل السابع: يقدم عرض لنتائج المقابلات الخاصة بالخبراء وقادة المجتمع المحلي في محافظة بني سويف.

وأخيراً تنتهي هذه الدراسة بعرض النتائج والتوصيات والدراسات المقترحة، والمراجع، وقائمة الجداول، والملاحق، والخرائط، إضافة إلي ملخصي الدراسة باللغة العربية، واللغة الإنجليزية.

قـائـمـة المـحتـــويات

الـمـوضـــــــــــوع	رقم الصفحة
المقدمة	
البـاب الأول **الإطار النظري والمنهجي لدراسـة:** **المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص و تحقيق أهداف التنمية المستدامة**	
الفصل الأول: **منهجية بحث المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتحقيق أهداف التنمية المستدامة**	١-٤٧
تمهيد.	١
أولا: الصياغة التصورية لموضوع البحث.	١-١٥
١- مشكلة البحث وأسباب اختيارها.	١
٢- الأهمية العلمية والتطبيقية للبحث.	٦
٣- أهداف البحث وتساؤلاته.	٧
٤- مفاهيم البحث. ١) المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص. ٢) التنمية المستدامة.	١٠ ١٠ ١٥
ثانياً: التصميم المنهجي لدراسة المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.	١٨
١- نوع البحث.	١٨
٢-أساليب البحث المستخدمة.	٢٠
٣-مجتمع البحث.	٢٣
٤-عينة البحث.	٢٥
٥- تحليل البيانات الميدانية وتفسيرها.	٣٧
٥-١ مصادر وأدوات جمع البيانات الميدانية.	٣٧
٥-٢ إجراءات قياس ثبات وصدق أدوات البحث.	٤١
٥-٣ معالجة البيانات الإحصائية	٤٣
٥-٤ تحليل وتفسير البيانات الميدانية.	٤٤
٥-٥ الصعوبات التي واجهت البحث.	٤٤

الـمـوضـــــــــــوع	رقم الصفحة
استخلاصات.	٤٥
الفصل الثاني: **المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص و التنمية المستدامة** **(مراجعة التراث البحثي).**	٤٨-٩١
تمهيد.	٤٨
أولاً: دراسات تناولت المسئولية الاجتماعية للشركات.	٤٩
تعقيب.	٦٣
ثانياً: دراسات تناولت التنمية المستدامة.	٦٤
تعقيب.	٧٠
ثالثاً : دراسات تناولت العلاقة بين المسئولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة.	٧١
تعقيب.	٨٨
استخلاصات.	٨٩
الفصل الثالث: **الرؤي النظرية لدراسة المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.**	٩٢-١٢٠
تمهيد.	٩٢
أولاً: الرؤي النظرية حول المسئولية الاجتماعية للشركات.	٩٣
تعقيب.	١١٠
ثانياً: الرؤي النظرية حول التنمية المستدامة.	١١٢
تعقيب.	١٢٣
ثالثاً : : نحو تصور نظري لبحث المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وعلاقتها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.	١٢٥
استخلاصات.	١٣٠
الفصل الرابع: **المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص** **واهداف التنمية المستدامة في مصر في ضوء رؤية ٢٠٣٠م.**	١٣١-١٧٨
تمهيد.	١٣١

الـمـوضـــــــــــوع	رقم الصفحة
أولاً : المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى مصر: النشأة والتأسيس.	١٣٢
(١) تطبيق المسئولية الاجتماعية للشركات في مصر.	١٣٢
(٢) أبعاد المسئولية الاجتماعية في مصر.	١٣٦
(٣) الإطار التشريعي والقانوني للمسئولية الاجتماعية للشركات في مصر.	١٤١
(٤) التحديات التي تواجه الشركات أثناء ممارسة المسئولية الاجتماعية وبرامجها في مصر.	١٤٥
ثانياً : مؤشر قياس المسئولية الاجتماعية فى مصر.	١٤٦
(١) المؤشرات الدولية لقياس المسئولية الاجتماعية للشركات.	١٤٦
(٢) مؤشرات أخري لقياس المسئولية الاجتماعية للشركات.	١٤٧
(٣) المؤشر المصري لمسئولية الشركات المقيدة بالبورصة.	١٤٨
(٤) منهجية المؤشر المصري لمسئولية الشركات.	١٤٩
ثالثاً: اهداف التنمية المستدامة السبعة عشر هدفا عالمياً وموقف مصر منها.	١٥٠
رابعاً: محاور إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠م ومؤشراتها.	١٦٩
خامساً: المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر.	١٧٥
استخلاصات.	١٧٧
الباب الثاني **المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص كألية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في محافظة بني سويف (نتائج البحث الميداني)**	
الفصل الخامس **الوعي بالمسئولية الاجتماعية لدي مسئولي شركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف**	١٧٩ - ٢١٦
أولاً: الوعي لدي مسئولي شركات القطاع الخاص فى محافظة بنى سويف لمفهوم المسئولية الاجتماعية.	١٨٠
ثانياً: الالمام بأبعاد المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى محافظة بنى سويف.	١٨٤
ثالثاً: أدراك أهداف شركات القطاع الخاص لتحمل المسئولية الاجتماعية فى محافظة بنى سويف.	٢٠٢

الـمـوضـــــــــــوع	رقم الصفحة
رابعاً: المعرفة بالمعوقات التي تواجه الشركات فى تحمل المسئولية الاجتماعية فى محافظة بني سويف.	٢٠٥
خامساً: الرؤية لطرق تنفيذ أنشطة الشركات للمسئولية الاجتماعية فى محافظة بنى سويف.	٢٠٧
استخلاصات.	٢١٦
الفصل السادس **أدوار المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال رؤي العاملين وغير العاملين بالقطاع الخاص في محافظة بني سويف.**	٢١٧-٢٧٥
أولاً: رؤي المبحوثين حول المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص كآلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرفي محافظة بني سويف.	٢١٨
ثانياً : تحديد المبحوثين للمعوقات التي تواجه شركات القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في محافظة بني سويف.	٢٦٤
ثالثاً : تصورات المبحوثين حول المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص كآلية لتحقيق رؤية أو استراتيجية مصر ٢٠٣٠م.	٢٦٦
استخلاصات.	٢٧٠
الفصل السابع **آليات تفعيل المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في محافظة بني سويف في ضوء "رؤية الخبراء وقادة المجتمع المحلي".**	٢٧٤-٢٩٦
أولاً: نتائج الخبراء وقادة المجتمع المحلي حول رؤيتهم لدور المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في محافظة بني سويف.	٢٧٧
ثانياً: نتائج الخبراء وقادة المجتمع المحلي حول آليات تفعيل وتطوير المسئولية الاجتماعية داخل شركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف.	٢٨٤
ثالثاً: نتائج الخبراء وقادة المجتمع المحلي حول التجارب الناجحة للمسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف.	٢٨٨
استخلاصات.	٢٩٢

الـمـوضـــــــــــــوع	رقم الصفحة
المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص و تحقيق أهداف التنمية المستدامة " مناقشة النتائج العامة والتوصيات ".	٢٩٧-٣٠٤
أولاً: النتائج العامة للدراسة.	٢٩٧
ثانياً: توصيات الدراسة.	٣٠٢
ثالثاً: الدراسات المستقبلية المقترحة.	٣٠٤
المراجع:-	٣٠٥-٣٠٩
أولاً: المراجع العربية.	٣٠٥
ثانياً: المراجع الأجنبية.	٣٠٩
الملاحق.	٣١٣-٣٤٦
الخرائط.	٣٤٧-٣٥٣
ملخصا الدراسة.	
أولاً: ملخص الدراسة باللغة العربية.	١-٤
ثانياً: ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية.	1-4

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
١	توزيع القائمين على شركات القطاع الخاص طبقاً للنوع.	٢٥
٢	توزيع القائمين علي شركات القطاع الخاص طبقاً للعمر.	٢٧
٣	توزيع القائمين على شركات القطاع الخاص طبقاً للحالة التعليمية.	٢٨
٤	توزيع القائمين على شركات القطاع الخاص طبقاً للمهنة.	٢٨
٥	توزيع القائمين على شركات القطاع الخاص طبقاً لسنوات الخبرة	٢٩
٦	توزيع العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص طبقا للنوع.	٣١
٧	توزيع العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص طبقا العمر.	٣٢
٨	توزيع العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص طبقا للمهنة ونوع العمل.	٣٣
٩	توزيع العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص طبقا للحالة التعليمية.	٣٤
١٠	توزيع العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص طبقا الحالة الاجتماعية.	٣٥
١١	توزيع العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص طبقا للدخل الشهري لأسر المبحوثين.	٣٦
١٢	بيانات التقارير السنوية للشركات التي تمت مراجعتها.	٥٦
١٣	أصحاب المصالح في الشركة وأهدافهم.	٩٦
١٤	التحديات والفرص التي ينطوي عليها إشراك أصحاب المصلحة حسب نوع أصحاب المصالح.	٩٨
١٥	العلاقة بين أهداف التنمية المستدامة الـ١٧ واستراتيجية مصر ٢٠٣٠.	١٧٣
١٦	تقدير تفسير المتوسطات وفق مقياس ليكرت الثلاثي.	١٨٠
١٧	مدي الوعي لدي شركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف لمفهوم المسئولية الاجتماعية.	١٨١
١٨	مدي تطبيق البعد الاجتماعي للمسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى محافظة بنى سويف.	١٨٥
١٩	مدي تطبيق البعد الاقتصادي للمسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى محافظة بني سويف.	١٨٩
٢٠	مدي تطبيق البعد البيئي للمسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى محافظة بنى سويف.	١٩٢
٢١	مدي تطبيق البعد القانوني للمسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف.	١٩٥
٢٢	مدي تطبيق البعد الأخلاقي للمسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف	١٩٧

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
٢٣	مـدي تطبيـق أبعـاد المـسئولية الاجتماعيـة لـشركات القطـاع الخـاص فـى محافظـة بنـى سويف مجتمعة.	١٩٨
٢٤	هدف شركات القطاع الخاص لتحمل المسئولية الاجتماعية فى محافظة بنى سويف.	٢٠٢
٢٥	المعوقات التي تواجه شركات القطـاع الخـاص فـى تحمل المسئولية الاجتماعيـة فـى محافظة بنى سويف.	٢٠٥
٢٦	آليات تنفيذ أنشطة الشركة للمسئولية الاجتماعية في محافظة بنى سويف.	٢٠٧
٢٧	الفـروق بـين اسـتجابات العـاملين وغيـر العـاملين بـشركات القطـاع الخـاص حـول المسئولية الاجتماعية للشركات وتقليل حدة الفقر فى محافظة بنى سويف.	٢١٨
٢٨	الفـروق بـين اسـتجابات العـاملين وغيـر العـاملين بـشركات القطـاع الخـاص حـول المـسئولية الاجتماعيـة للـشركات وتقليـل الجـوع وتـوفير الأمـن الغـذائي والزراعـة المستدامة فى محافظة بنى سويف.	٢٢١
٢٩	الفـروق بـين اسـتجابات العـاملين وغيـر العـاملين بـشركات القطـاع الخـاص حـول المسئولية الاجتماعية للشركات والصحة الجيدة في محافظة بنى سويف.	٢٢٤
٣٠	الفـروق بـين اسـتجابات العـاملين وغيـر العـاملين بـشركات القطـاع الخـاص حـول المـسئولية الاجتماعيـة لـشركات القطـاع الخـاص والتعلـيم الجيـد فـي محافظـة بنى سويف.	٢٢٩
٣١	الفروق بين استجابات المبحوثين حول المسئولية الاجتماعية للشركات والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في محافظة بنى سويف.	٢٣٣
٣٢	الفروق بين استجابات المبحوثين حول المسئولية الاجتماعية للشركات والحصول علي المياه النظيفة فى محافظة بنى سويف.	٢٣٥
٣٣	الفـروق بـين اسـتجابات المبحـوثين حـول المـسئولية الاجتماعيـة للـشركات والطاقـة المستدامة فى محافظة بنى سويف.	٢٣٧
٣٤	الفـروق بـين اسـتجابات المبحـوثين حـول المـسئولية الاجتماعيـة لـشركات القطـاع الخاص وتعزيز النمو الاقتصادي وفرص العمل فى محافظة بنى سويف.	٢٤١
٣٥	الفروق بين استجابات المبحوثين حول المسئولية الاجتماعية للشركات ودعم البنية التحتية وتشجيع الابتكار في محافظة بنى سويف.	٢٤٦
٣٦	الفـروق بـين اسـتجابات المبحـوثين حـول المـسئولية الاجتماعيـة لـشركات القطـاع الخاص والمساواة بين المناطق المختلفة في محافظة بني سويف	٢٤٨
٣٧	الفـروق بـين اسـتجابات المبحـوثين حـول المـسئولية الاجتماعيـة للـشركات والمـدن المستدامة والعشوائيات في محافظة بني سويف.	٢٥٠
٣٨	الفـروق بـين اسـتجابات المبحـوثين حـول المـسئولية الاجتماعيـة لـشركات القطـاع الخاص وأنماط الاستهلاك والانتاج المستدامة في محافظة بني سويف.	٢٥٢